نتائج الحرب على غزة : آفاق عملية السلام

باولو كوتا راموسينو
الأمين العام لمؤتمرات منظمة الباجواش

تتكشف أمامنا الآن تلك النتائج المأساوية الناجمة عن 22 يوما من الحرب على غزة: كان الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة هو الهجوم الأكثر دموية على الأراضي الفلسطينية منذ إنشاء دولة إسرائيل، فقد أوقع هذا الهجوم 1300 قتيلا، و5500 جريحا، ناهيك عن الأضرار التي تربو على 2 مليار دولار جراء تدمير البنية التحتية. عديد من النساء والأطفال والمدنيين في غزة إما لقوا حتفهم أو أصيبوا. أعداد هائلة من المدنيين تعرضوا لأضرار؛ عشرات الآلاف فقدوا أحباءهم ومنازلهم ولم يتمكنوا من الحصول على المياه والكهرباء والضرورات الأخرى. حدث ذلك في وضع كانت فيه غزة - ولا تزال – أشبه بسجن كبير (أكثر سوءاً من الوضع في أرض محتلة مثل الضفة الغربية)، ولم يكن مسموحا لأحد بالإفلات من الحصار حتى في ظل الغارات الجوية والعمليات البرية، مما خلق وضعا أعاد إلى الأذهان صورة الحي اليهودى في وارسو. وعلى الجانب الإسرائيلي كانت هناك أيضا قائمة من المآسي : كان هناك بعض القتلى والجرحى في عسقلان وسديروت جراء إطلاق الصواريخ من جانب حماس، وحدثت أضرار لبعض المنازل، أما سكان إسرائيل حول غزة فقد أصابهم الهلع على امتداد سنوات. وفي حين أن الخسارة في الأرواح البشرية أمر مؤسف للغاية، يبقى التفاوت الهائل في الخسائر بين المعسكريْن كحقيقة بالغة الأهمية سوف تُلقي بظلالها لفترات طويلة قادمة. هناك أيضا المسائل المتعلقة بالقانون الدولي، إذ لا يُعقل أن تقوم دولة ما بمهاجمة مواطنين مدنيين يقعون في دائرة مسئوليتها بكل هذه القسوة المفرطة (كما هي الحال بالنسبة إلى أرض محتلة أو منطقة محاصرة تعتمد كليا على تلك الدولة)، وليس من المتصور أن يُسمح لأي دولة أن تُنزل العقاب الجماعي ضد الآخرين. لقد كان الأمر مختلفا إبان الحرب العالمية الثانية، ولكن منذ ذلك الحين تغيّرت المعايير الدولية.

لقد أصبحت العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية الآن في أدنى مستوياتها. والرأي العام الإسرائيلي عموما يتصور الحرب على أنها عمل من أعمال الدفاع عن النفس بصرف النظر عن العواقب. وفي الواقع ثمة افتقاد عام لأي إحساس بمدى خطورة النتائج المادية والسياسية بالنسبة للفلسطينيين، ويتضح ذلك من حقيقة أن حركة السلام الإسرائيلية لم تُظهر أي بادرة اعتراض. وعلى ما يبدو فإن قدر الكراهية في إسرائيل تجاه الفلسطينيين ضخم للغاية. وربما امتدت تلك الكراهية لتشمل المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، كما يتضح من المحاولات المتكررة لبعض القادة السياسيين الإسرائيليين للحد من بعض الحقوق المدنية والانتخابية للعرب الإسرائيليين. في المعسكر الفلسطيني أصبحت عبارة الإبادة الجماعية (أو محاولة الإبادة الجماعية أو أي مرادف لها) تتردد أكثر وأكثر، ويرى الكثيرون في عملية السلام أنها مجرد غطاء لرغبة - لا يحاول الإسرائيليون إخفاءها - في التخلص من جميع الفلسطينيين.

من الناحية السياسية يكون تحديد الخاسرين أسهل بكثير من تحديد الفائزين. فالحكومة الإسرائيلية، كما في حالة لبنان، قتلت حوالى ألف من الناس، وألحقت أضرارا جسيمة في البنية التحتية، ولكنها لم تحقق القضاء على الحركات السياسية التي استهدفت القضاء عليها (حماس مقابل حزب الله في لبنان). وفي الواقع يمكننا الادعاء بأن ما حدث أعطى تلك الحركات نوعا من الدفعة السياسية ولو بطريقة غير مباشرة. وفي الغالب أن غزة سوف تظل تعاني من معظم المشاكل التي كانت من قبل، تماما كما أن لبنان بعد الهجوم الإسرائيلي الواسع عام 2006 لا تزال دولة "ذات طابع طائفي" بميليشياتها المسلحة، وبينها حزب الله. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أهداف إسرائيل المعلنة عن الدفاع عن النفس، فإن نظرة جزء كبير من الرأي العام الدولي تجاه إسرائيل تتحول شيئا فشيئا إلى اعتبارها دولة ذات قدرات هائلة جبارة تستخدمها في مواجهة الفلسطينيين. ونتيجة لذلك يصير العرب (والمسلمون) في العالم الذي يحيط بإسرائيل أكثر معاداة

لإسرائيل من أي وقت مضى، وربما يفكرون في إرجاء مشروعاتهم لتطبيع العلاقات إلى أجل غير مسمى. وأقل ما يمكن قوله أن الرأي العام العربي والإسلامي في حالة غضب. أما المكاسب التي تدّعيها إسرائيل فهي أن قدرة الردع الإسرائيلية قد ازدادت بدرجة كبيرة لمنع إطلاق صواريخ على أراضيها. ويذهب الإسرائيليون إلى القول بأنه - مثلما حدث لحزب الله في لبنان - سوف يكون على حماس أن تعيد التفكير مرتين قبل إطلاق الصواريخ ضد إسرائيل من جديد. وعلاوة على ذلك فقد شهدت حماس، شأنها في ذلك شأن حزب الله في عام 2006، حجم التدمير الهائل الذي حل بترسانتها نتيجة للهجمات الإسرائيلية. وأخيرا تدعي إسرائيل أن الفلسطينيين في غزة لم يحصلوا على أي دعم عسكري أو حتى دعم سياسي جزئي من بعض الدول العربية المجاورة، وأن الغرب كان بدرجة أكثر أو أقل داعما لحق إسرائيل في "الدفاع عن النفس"، ومن ثم تتظاهر إسرائيل بأنها كانت نوعا ما مطلقة اليد في معاقبة الفلسطينيين وخاصة حركة حماس[1]. ولكن حتى لو افترضنا أن ما حققته إسرائيل من المكاسب المذكورة على المدى القصير، هو صحيح جزئيا على الأقل، فإن إسرائيل تكون على أكثر تقدير قد تمكنت من الحصول على متنفس من الوقت، على حساب إثارة عداء جيرانها الشديد ، والإضرار بصورتها أمام العالم بصفة عامة، وتقويض عملية السلام. لقد استخدمت إسرائيل استراتيجية عدوانية على المدى القصير دون مراعاة الأهداف التي تضمن بقاءها على المدى البعيد. وما يزال لدى الإسرائيليين وهمٌ سائد بأن المشاكل القائمة يمكن معالجتها بالتمادي في درجة العنف، ولكن هذه الطريقة لن تؤدي في أحسن الأحوال إلا إلى تأجيل المشاكل إلى مواجهات قادمة.

هناك ملاحظة أخرى جديرة بالذكر تتعلق بالاستراتيجية الإسرائيلية. فقد كانت السمة المميزة للاستراتيجية التي تنتهجها إسرائيل في غزة، وكما دأبت على استخدامها في الماضي، هي أن توجه للخصم عقابا عنيفا لا هوادة فيه، وأن تبرهن عن امتلاكها المطلق لزمام التصعيد. وعلى خلاف حالة الحرب الباردة حيث ظلت فكرة نزعة التصعيد المستمر مفهوما نظريا، ولحسن الحظ لم يوضع موضع التنفيذ، فإنه في حالة إسرائيل نجدها لم تتوقف عن ممارسة التصعيد المستمر على مدى الـ 60 عاما الماضية. كانت الممارسة في البداية ضد الدول العربية المجاورة، ثم امتدت ضد أطراف فاعلة من خارج سيطرة الدولة على اختلاف أنواعهم. وقد تمكنت الممارسة الطويلة للتصعيد المستمر، حتى الآن، من أن تحافظ على إسرائيل كدولة محتلة، ولكنها لم تنجح أبدا في تحقيق السلام والاستقرار. ومع مرور الزمن تغيرت الطبيعة الخاصة للتهديدات واستطاعت إسرائيل أن ترد بقوة على هذه التهديدات، ولكنها في الوقت نفسه عزلت نفسها وأقامت بينها وبين جيرانها جُدُرًا عالية (مادية ونفسية وسياسية). وإذا لم يحدث تغيير في تلك السياسات، فسوف تكون الدولة الإسرائيلية المدججة بالسلاح مدفوعة بحكم ثقافتها وممارساتها الخاصة إلى الرد بسرعة وعنف إذا تعرضت لما تسميه بالخطر على وجودها، أي أنها عمليا ستكون مدفوعة للرد على أي تهديد[2].

وإذا قررت إسرائيل، بترسانتها الحديثة التي تشمل الأسلحة النووية، على سبيل المثال، أن تطبق نفس فكرة التصعيد المستمر (والاستباق) تجاه إيران، فإن العواقب قد تكون كارثية حقا.

أما السلطات الفلسطينية في رام الله فهي أيضا ليست من بين الفائزين. لقد تعرض سكانها لهجمات عنيفة من قِبل إسرائيل: نفس الدولة التي عقدوا معها سلسلة طويلة من محادثات السلام بلا أية نتيجة. وربما تكون عملية السلام قد عُلقت لفترة من الوقت، ولكن عاجلا وليس آجلا سيجلس ممثلو السلطات الفلسطينية مع القادة الإسرائيليين من جديد لبحث ما قد يكون

---

(1) ينبغي هنا أن نأخذ بعين الاعتبار تلك الاختلافات الواضحة بين مواقف بعض الحكومات العربية والرأي العام على امتداد العالمين العربي والإسلامي، وأن نلاحظ الفجوة في الغرب بين مواقف الحكومات والرأي العام الذي تشكل نتيجة الهجوم على غزة.

(2) ليست ثقافة وممارسة الحرب الوقائية واستمرار التصعيد مثل النزعة إلى شن الحروب. فقد تكون دولة ما غير سعيدة تماما بدخول الحرب ولكنها مقتنعة في الوقت ذاته بأن طريق التعقل والدبلوماسية بدلا من استمرار التصعيد والحرب الوقائية، يمكن أن يشكل مخاطر غير مقبولة. إن هذه النزعة في نهاية الأمر هي انعكاس للخوف أكثر من أي شيء آخر، ولكن ذلك لا يقلل من المخاطر المرتبطة بها.

عملية سلام لا يبدو لها فى الأفق من نهاية . ومن شأن العداء التاريخي بين فتح وحماس أن يطلق المزيد من سجال اللوم حيث لم يفلح أسلوب اللين في التعامل مع إسرائيل من قبل الحكومة التي تهيمن عليها فتح، كما لم يفلح النهج المتشدد لحركة حماس في منع المذبحة التي راح ضحيتها سكان غزة. أما الخطر التالي فيتمثل في أن المخاوف الأمنية لإسرائيل، بعد الحرب على غزة، قد تحول بينها وبين القيام بأي تخفيف حقيقي من قيود الاحتلال في الضفة الغربية أو أي خفض فعال أو حتى تجميد في عملية بناء المستوطنات، ومن شأن ذلك أن يفاقم من ضعف موقف الحكومة في رام الله والرئيس الفلسطيني. والخيار هنا ليس بين إجراء محادثات السلام أو عدم إجرائها، ولكن بين التخبط وبين اتخاذ خطوات تؤدي فعليا إلى نهاية مبكرة للاحتلال.

تستطيع قيادة حماس أن تدّعي أنها نجت من ظروف صعبة جدا، إذ كانت هدفا مباشرا للقوة الإسرائيلية الكاملة. ولكن تدهور حياة الناس في قطاع غزة لا بد أن له علاقة بحماس. وقد كان هذا الطرح أساسا للرسالة التي أرادت إسرائيل توجيهها إلى سكان غزة: "إن المتاعب التي تواجهونها هي بسبب وجود حماس وليست بسبب إسرائيل، وعلينا أن نكون واضحين وأن نتجنب سوء الفهم". وفي حين أن سكان غزة ليس في ذهنهم أدنى شك في أن إسرائيل وليس غيرها - حكومة كانت أو أي حزب سياسي آخر - هي المسئولة الرئيسية عما ألمّ بهم من البؤس، فربما يتولد لديهم الشك في أن وجود حماس يمكن أن يمثل على المدى البعيد عقبة أمام عودة الظروف المعيشية إلى طبيعتها. ومن الواضح على الأقل أن قيادة حماس (واستمرار إطلاق الصواريخ) لم تتمكن من تخفيف حدة الغضب الإسرائيلية أو حمل إسرائيل على التحلي بضبط النفس.

كانت مصر غير مستعدة لفتح معبر رفح حتى خلال الهجمات، مدعية أن هناك قيودا بسبب الالتزامات الدولية مما يدل على أن التضامن مع الفلسطينيين يأخذ مرتبة ثانوية بالنسبة لاحترام الاتفاقات مع الدول الأخرى بما في ذلك إسرائيل. كما أظهرت الجبهة العربية انقسامات حادة، عندما لم يحضر اجتماع قطر كل من مصر والأردن والمملكة العربية السعودية. وأدت المعارضة المعروفة من قبل الحكومة المصرية إزاء جماعة الإخوان المسلمين إلى دفء أقل في العلاقات بين حماس ومصر، وفي الواقع كان لذلك أثر في عرقلة مختلف جهود الوساطة بين الفرقاء الفلسطينيين.

وأخيرا فإن الولايات المتحدة، ولعدة أيام، فشلت في أن تمارس ضغوطا على إسرائيل لوقف الهجوم على غزة، وبالنظر إلى العلاقة الخاصة القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، فإنها تعتبر مشاركة بشكل كبير في المسئولية عما حدث. أما الدول الأوروبية فقد كشفت مواقفها أيضا عن ضعف سياسي، وبدا عليها الارتباك. وكانت إلى حد كبير غير فعالة في محاولة وقف الهجوم، ومن المرجح أن مساهمتها لن تعدو أن تكون مقصورة على دفع نسبة جيدة من فاتورة إعادة بناء ما دمرته إسرائيل في غزة. ولن يكون هذا هو الحل الأمثل في ظل أزمة اقتصادية حادة.

في محاولة لتحديد السبل الممكنة للخروج من المأزق الحالي، قد يكون من المفيد العودة إلى ما يمكن اعتباره أكبر خطأ سياسي وقع بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006. لقد أعطت انتخابات 2006 - التي كانت نزيهة وعادلة - غالبية واضحة لحماس. ولكن حقهم في الحكم لم يلق أي احترام من قبل أي جهة (إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومصر، ... إلخ). وكان ما ذكر من دوافع يدور حول عدم اعتراف حماس بإسرائيل، وأنها لم تتعهد باحترام الاتفاقات السابقة، وأنها لم تتخلّ عن العنف. وكان من الممكن إيجاد اتفاق أو على الأقل "طريقة للتعايش" حيث تلتزم جميع الأطراف باحترام الاتفاقات السابقة (إسرائيل والحكومة الفلسطينية الجديدة)، بينما يجري وقف العنف من خلال هدنة طويلة الأجل، على أن يُنظر في أمر الاعتراف بإسرائيل في إطار الخطة العربية لعام 2002.

كانت حماس مستعدة للتحرك بصورة أو بأخرى وفقا لهذه الخطوط، في حين أن أيا من إسرائيل والغرب لم يكن لديهم الرغبة في البحث عن أي طريقة للتعايش وبدءوا مقاطعة واسعة النطاق. تم سحب الأموال أو حجبها عن الحكومة (بالمخالفة لخطاب الاتفاقات السابقة)، ولم يكن مسموحا للحكومة الفلسطينية الجديدة أن تعمل، وضُرب الحصار حول غزة، وأصبحت الغارات الإسرائيلية الفتاكة على غزة وإطلاق صواريخ على إسرائيل من غزة مشهدا مألوفا. وباءت

بالفشل محاولات تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حركة فتح، وفي الواقع تسببت حدة التوتر، وحتى المواجهة المسلحة بين فتح وحماس في الكثير من المعاناة الإضافية. وكان من غير المنطقي في ظل هذه الظروف أن يتوقع أحد حدوث تراجع للتطرف. وبعد أن انتقل العداء بين حماس وفتح إلى العلن، واعتقال العديد من أعضاء البرلمان من حماس في الضفة الغربية، أصبحت الأمور أكثر سوءا.

على أي حال كان دعم إسرائيل والغرب لحكومة رام الله ضد حماس صريحا جدا، وفي الوقت ذاته لم يقدموا لأبي مازن إلا النزر القليل من التنازلات المتعلقة بالحد من عبء الاحتلال. وفي الختام فإن الجهود التي بذلت لإحداث انقسام في المعسكر الفلسطيني، بدءا من التنكر لنتيجة الانتخابات والشروع في مجموعة من العقوبات القاسية ضد حماس، والعقاب الجماعي للشعب في غزة، وتقديم المكافآت الهزيلة، إن لم تكن عديمة القيمة، إلى حكومة فتح وسكان الضفة الغربية – هذه الجهود لم تسفر عن أي شيء سوى النتائج السيئة والبؤس الشديد بالنسبة للفلسطينيين جميعا.

لذلك فأول استنتاج نستخلصه هو أنه ينبغي السماح بالشروع في المحادثات بين مختلف الطوائف السياسية الفلسطينية دون أي عوائق مفروضة من الخارج.

هناك حاجة شديدة للمصالحة بين فتح وحماس، وخاصة مع الأخذ في الاعتبار مستوى العنف الداخلي الذي وصلت إليه الأمور. ينبغي على إسرائيل أن تفهم أن مبدأ "فرق تسد" لا ينطبق دائما، وأن أي تدخل إسرائيلي في العملية السياسية الفلسطينية الداخلية لن يؤدي إلى نتائج جيدة. كما ينبغي أيضا على دول أخرى في المنطقة أن تساعد في هذا المجال وأن تتجنب وضع أي قيود خارجية على الاتصالات بين مختلف الفصائل الفلسطينية. إن هذه الاتصالات والرسائل يمكن أن تنتقل عبر أشكال عديدة : على "المستوى الرسمي" وعلى "المستويات غير الرسمية"، وأن تعالج القضايا قصيرة المدى أو التصورات العامة للحركة الفلسطينية. ينبغي أن يُسمح لكل هذه المحادثات دون قيود. وعلى وجه الخصوص ينبغي أن يُسمح للجميع بالدخول والخروج من غزة أو الضفة الغربية لعقد اجتماعاتهم. أما بالنسبة لموقف الدول الأخرى تجاه حماس، فعلينا أن ندرك أن منهج بوش بالنسبة للأمن العالمي (تقسيم العالم إلى حسن وسيئ، لا حديث مع أي شخص لا تريده، من لا ترغب في الحديث معهم فهؤلاء تدعوهم بالإرهابيين) قد ولَّى وانتهى. وهناك أمل في بزوغ منهج أكثر دقة - منهج يقر بأنه ينبغي، من أجل تقليص العنف، أن تجرى محادثات مع مجموعات متنوعة من الناس الذين يمثلون حكومات أو مؤسسات، حتى ولو كنا غير راغبين في الالتقاء بهم. وهذه المقولة بطبيعة الحال تنطبق أيضا على حماس تجاه علاقتها مع إسرائيل.

والنقطة الثانية هي أن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة له الحق في أن يتلقى إغاثة مخلصة وجادة. نحن نتحدث ليس فقط عن الماء والغذاء والرعاية للجرحى، وإنما عن إعادة الإعمار والحصول على الوسائل اللازمة لإعادة البناء (مثل الأسمنت، والمحروقات، والآلات، والمواد الكيميائية لمعالجة مياه الصرف الصحي،... إلخ). وينبغي السماح لسكان غزة بالدخول والخروج من خلال نقاط العبور العادية (خاصة رفح ولكن أيضا إيريز). أما ذريعة وقف تهريب الأسلحة فيجب ألا تستخدم بعد ذلك لمنع الناس من حرية التنقل. هناك أنظمة متاحة (يمكن أن يساعد في توفيرها المجتمع الدولي) لمنع تهريب الأسلحة، تعمل بدرجة عالية من الكفاءة، وهي أكثر فعالية من الأساليب التي استخدِمَت عندما كانت غزة مغلقة عن بقية العالم. وعلى إسرائيل مسئولية كبيرة في هذا الشأن، إذ ينبغي أن تتخلى عن سياسة العقاب الجماعي التي دأبت على استخدامها في الماضي بحق سكان غزة. ولكن البوادر حتى الآن للأسف غير مشجعة.

والنقطة الثالثة تتعلق بالمحادثات الفلسطينية الإسرائيلية وعملية السلام. لقد خلق الهجوم على غزة انتكاسة خطيرة، وليس أمامنا إلا أن ننظر فيما يمكن إصلاحه من أضرار. لقد أصبح الحديث عن حل الدولتين، للأسف، مرادفا للحديث عن مثل هذا المنظور البعيد لعملية الإصلاح. وهناك قليلون الآن ممن يعتقدون أن حل الدولة الواحدة هو الذي سيتحقق. وإذا شئنا تقييم فكرة حل الدولة الواحدة، فإن الفلسطينيين يرون فيها نهاية اللعبة حيث سيكون هناك سياسة رجل واحد وصوت واحد، في حين أن الكثير من الإسرائيليين لديهم رؤية لشكل من الفصل العنصري الدائم، بدافع من أسباب أمنية. إن هذه

الاختلافات في وجهات النظر تعبر عن مقدمة لكارثة. وقد بات من المحتم لإنقاذ الحل القائم على دولتين، أن تفضي سلسلة المحادثات المقبلة إلى نتائج ملموسة وتحسن حقيقي في الأوضاع على الأرض. لابد من أن يشعر الفلسطينيون بحدوث تحسن مباشر وليس فقط أن يكون نصيبهم الإحباط بعد سلسلة محادثات يطول أمدها، وتتخللها مشاهد مصافحات الأيدي، وتبادل العناق، وإطلاق الوعود، واستقبال الشخصيات الأجنبية في رام الله، ثم يبقى الوضع كما هو.

النقطة الرابعة تتعلق بدَوْر الولايات المتحدة، والقوى الغربية، واللجنة الرباعية، والدول العربية المجاورة، ...إلخ. لقد أصبحت الجهات الخارجية، وخاصة في الآونة الأخيرة، أكثر انشغالا بأجندتها الخاصة، وأقل اهتماما بالمساعدة فعليا في عملية السلام في حد ذاتها . إن قضايا من قبيل مكافحة الإرهاب أو ما يسمى الحركات الإرهابية، وعزل إيران، ودعم دور الحكومات العربية "المعتدلة" قد تم إدراجها كلها ضمن قائمة الأولويات. لقد انتقص ذلك من الاهتمام بعملية السلام نفسها التي جرى اعتبارها في الغالب أداة أخرى للتمييز بين الخير والشر، وبين الحلفاء والأعداء بحسب رؤية (البوشيين) إلى العالم. ولم يكن لمؤتمر أنابوليس الأخير في الواقع أي هدف أو نتيجة. لقد أدى الدعم غير المشروط الذي تقدمه الولايات المتحدة لأي شيء تقرر أن تفعله حليفتها الرئيسية في المنطقة (إسرائيل)، إلى خلق المزيد من المشاكل على المدى البعيد بالنسبة لكل الأطراف، بما فيهم إسرائيل التي كان ينبغي تشجيعها على إبداء المزيد من ضبط النفس (من أجل قضية السلام والاستقرار في المنطقة وفي نهاية الأمر لمصلحة إسرائيل ذاتها). لذا فإن الآمال منعقدة على الجهات الخارجية، للإقدام على استخدام نفوذها لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى نتائج، وليس بالضرورة أن تنحاز إلى أى طرف.